حكمه في المعنى عن الفرق لابن الدهان وقد تحذف كما مر مع اسمها وخبرها جميعا وذلك بعد ان الشرطية كقولهم فعلت هذا اما لا اى ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان واسمها وادغمت نون ان فيها لتقارب مخرجيهما ولا هذه هي النافية للجنس وهو تفعل وقال البعض الظاهر ان الخبر مجموع النافي والمنفي الذي هو لا تفعل والمنفي جزء الخبر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله وقال في التصريح قال الجاربردي تقول اخرج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم اى ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكره في بعض شروح المفصل وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة فان معناها لا هو ان كنت لا تفعل ذلك الفعل هذا اى ان كنت فحذفت اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في الميم انتهى كلام الجاربردي في باب الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو في اما انت لا في اما لا والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب وفيما قبلهما جائز قال الخضراوي وحكى الكوفيون انه يقال لاتانى الا مر فانه جائز فتقول اتانيه وان اى وان كان جائز الحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قول الشاعر

• قالت بنات العم يا سلمى وان • كان فقيرا معدما قالت وان

اى وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين انتهى ولا محوج الى هذا التكلف الذي لا دليل عليه اذ الظاهر ان ما مزيدة لتاكيد ان الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنفيها هو الشرط فما اداة شرط موكدة بما نظيرها اما في قوله تعالى فاما ترين والشرط المقدر محذوف والجواب لدلالة ما سبق عليه نظير ذلك في التقدير قوله

• فطلقها فلست لها بكفوء • والا يعل مفرقك الحسام •

والاصل

والاصل في هذا ان لا تفعل غيره وهذا المعنى واضح لاعتبار علة تعليك بالحق وان افتاك الناس وافتوك والله الموفق للصواب انتهى من حاشية الزرقاني على التوضيح ولما فرغ من الكلام على كان واخواتها اخذ يتكلم على ما حمل على ليس وهو ثلاثة ما ولا ولات واعلم ان المصنف بدأ في الشذور بلات ووجهه انها في لغة الجميع كما صرح به فيه وقال في تعليقه على الالفية انما اقوى الحروف الاربعة في استحقاقها العمل لاختصاصها بالاسم اذ لم يحفظ نفيها الفعل بخلاف ما ولا وان وبما هما موافقة لابن مالك في سائر كتبه ولصنيع الناس وما النافية عند الحجازيين كليس في رفع الاسم ونصب الخبر لشبهها بها في نفي الحال وفي الدخول على المعارف والنكرات وفي دخول الباء في الخبر وبلغتهم جاء التنزيل كما سيأتي في الامثلة وقال البعض قوله لشبهها في نفي الحال الخ قد يقال انما يتوجه الالحاق ونظر التوجيه به لو كان عمل ليس لما فيها من النفي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها فليتامل ولقائل ان يقول هب ان النفي ليس سبب العمل الا انه يصح الالحاق بسبب المشابهة فيه على طريق قياس الشبه وهو ليحكم بين الفرع والاصل بوصف مع الاعتراف بان ذلك الوصف ليس علة للحكم بخلاف قياس العلة فانه جمع بما هو علة للحكم انتهى وقد اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزءين وقال الكوفيون عملت في الاول فقط واما نصبها للثاني ففعلى اسقاط الخافض كذا قاله الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدا والمنصوب خبرها باسقاط الخافض وبنو تميم لا يعملونها اصلا هي عندهم مهملة قاله سيبويه وربما نقله الكسائي عن اهل تهامة من بني اسد قال المصنف في المغني انما اعملها اهل الحجاز بين والتهاميين والنجديين يعني انهم استعملوها على وجه يغاير انهم عملوها وهو ادعاء عدم الاعمال للقياس في الغير المختص كما اهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع لانها حرف لا يختص بقبيل

Copyright King Saud University